



ملخص التقرير

يولي التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2014 الذي يدخل في إطار تعزيز الشفافية في ما يتعلق بتدبير المالية العمومية، أهمية كبرى للدور الذي تمثله الحسابات المرصدة لأموال خصوصية كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المستدامة. ويتطرق هذا التقرير إلى:

✓ تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة الذي تراجع من 130 سنة 2003 إلى 79 سنة 2013. ويمكن إدراج هذا الانخفاض الملحوظ في إطار توجه يروم عقلنة ونجاعة تدبير الحسابات المذكورة.

✓ تحليل بنيات موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، حسب طبيعتها، برسم سنة 2012، بالمقارنة مع سنتي 2011 و 2010 الذي يبين ما يلي:

1. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية :

بلغ مجموع الموارد المنجزة من طرف هذه الحسابات سنة 2012، ما قدره 109.144 مليون درهم مقابل 101.642 مليون درهم سنة 2011 و103.022 مليون درهم سنة 2010، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 2,93%. وقد عرف مجموع النفقات المنجزة تراجعا بنسبة 6,09%، حيث انخفض من 47.269 مليون درهم سنة 2010 إلى 42.063 مليون درهم سنة 2011 ثم إلى 41.683 مليون درهم سنة 2012. وبذلك حققت هذه الحسابات، عند نهاية سنة 2012، رصيدا دائنا بلغ 67.461 مليون درهم.

2. حسابات القروض والتسيقات :

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسيقات من 697,29 مليون درهم سنة 2010 إلى 557,01 مليون درهم سنة 2012، أي بانخفاض يقدر بـ 140,28 مليون درهم أو ما يناهز 20%.

3. حسابات الانخراط في الهيئات الدولية :

بلغ مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية ما قدره 168,69 مليون درهم سنة 2012 مقابل 233,80 مليون درهم سنة 2011 و 44,36 مليون درهم سنة 2010. أما بالنسبة للاعتمادات المبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2013 ومشروع قانون المالية لسنة 2014، فتصل، على التوالي، إلى 418,90 مليون درهم و 450,50 مليون درهم.

4. حسابات العمليات النقدية:

سجلت هذه الحسابات، من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، برسم سنة 2012، موارد وتحملات تصل، على التوالي، إلى 1.014 مليون درهم و 6,96 مليون درهم.

5. حسابات النفقات من المخصصات :

عرفت هذه الحسابات تعبئة موارد تقدر بـ 19.431 مليون درهم برسم سنة 2012، مكونة حصريا من مخصصات الميزانية العامة. أما نفقات الحسابات المذكورة، فقد بلغت 10.267 مليون درهم سنة 2012 مقابل 11.273 مليون درهم سنة 2011، أي بانخفاض قدره 1.006 مليون درهم أو 8,92%.

✓ تبين المنجزات الأساسية للحسابات المرصدة لأمر خصوصية أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولإنعاش الاستثمار العمومي وكذا تحقيق التأهيل الترابي المستدام.

كما تجدر الإشارة إلى أن النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمر خصوصية برسم سنة 2012، قد بلغت 41.683 مليون درهم مقابل 42.063 مليون درهم و 47.269 مليون درهم، على التوالي، برسم سنتي 2011 و 2010، أي بانخفاض متوسط سنوي يقدر بـ 6%.

ويتوزع مجموع تلك النفقات حسب القطاعات برسم سنة 2012، كما يلي :

- ✚ التنمية المحلية : (20.850 مليون درهم) أي 50%
- ✚ التنمية البشرية والاجتماعية : (7.568 مليون درهم) أي 18%
- ✚ تعزيز البنيات التحتية : (4.531 مليون درهم) أي 11%
- ✚ التنمية الفلاحية والصيد البحري : (4.439 مليون درهم) أي 11%
- ✚ الإنعاش الاقتصادي والمالي : (613 مليون درهم) أي 1%
- ✚ مجالات أخرى : (3.682 مليون درهم) أي 9%